



في هذا العدد

الكراهية الإلكترونية وأخطارها

الخطر الأبرز الذي راح يضرب المجتمعات في الصميم هو خطاب الكراهية والعنصرية الذي يسيطر على الفضاء الإلكتروني، خصوصا في الدول غير المستقرة ومنها لبنان الذي يشهد نوعا غير مسبوق من الكراهية والحقد والتنمر الإلكتروني.

في المبدأ، قلما اجتهد اللبنانيون في البحث عن القواسم المشتركة بينهم بقدر تسخير عقولهم لبث التناقضات والتلاعب فيها، علما ان ما بين اللبنانيين من عيش مشترك حقيقي وواقعي سبق على كل سرديات التشنجات الطائفية والاهلية والمناطقية والحزبية.

المريع في سيادة خطاب الكراهية الإلكترونية وحملات التحريض المتبادل، انها لم تعد مقصورة على ما يبث في الفضاء الإلكتروني، بل انتقلت من وسائل التواصل على اختلاف مسمياتها إلى ارض الواقع. وكان من الطبيعي ان يحصل هذا في ظل وجود ذباب وجيوش الكترونية لا وظيفة لها الا التريديد البيغائي للغة الكراهية وبث الاكاذيب، بدلا من التنبه الى النتائج المباشرة او المباشرة على المدين المتوسط والبعيد. فكل ما يكتب عبر هذه المنصات يتحول الى ارشيف يرفد كل كراهية بما تريده من عناصر.

ما يزيد الطين بلة، هو انتشار الاخبار الزائفة التي تُبث وتختص في انتاجها عقول متخصصة في تحوير الحقائق، والتلاعب بمسارات التاريخ لاستعادة سرديات لا هدف لها غير ايجاد التناقضات وتسعيها لخلق الانقسامات وتعميقها. الاسوأ ان ذلك يحصل مصحوبا برغبة جامحة لدى الجيوش الإلكترونية او المؤثرين وقادتها، لجعل ما تبثه من احقاد يحل اولا على وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يُعرف بـ"الترند".

قد يقول قائل، وعن صواب، ان هذه الجيوش الإلكترونية نتيجة لاصل سياسي سببه الاساس عند المكونات السياسية التي تزيد الاحتقانات عبر خطابات شعبية، بدلا من ان تخوض نقاشها السياسي في الاطر الدستورية والسياسية الصحيحة في البرلمان والحكومة ومع قوى المجتمع والنقابات والقطاعات. لكن يبقى على "المغردين" التنبه الى مصائرهم من خلال التبصر بما يكتبون، واي نتائج سيحققون، وما هو مستقبلهم ومستقبل اولادهم في ظل بيئات مشبعة بخطابات الكراهية والتمييز والعنصرية والتنمر!

ما بلغه العصر الحالي من تطور، خصوصا في ظل الثورة التكنولوجية، لا يعني في حال من الاحوال ان المراد من ضبط هذا النوع من التحريض يكون عبر الامن والقضاء، ولو ان الوجة العالمية هي لتجريم كل انواع التمييز والتنمر والكراهية، كونها عناصر جرمية تفضي الى الاضطرابات وحتى التوترات الامنية. كما ان ليس المطلوب على الاطلاق حصر النقاش في القضايا العامة والمتصلة بشؤون الوطن والمواطنين بالنخب السياسية، بل على العكس من ذلك تماما. فالانخراط المسؤول على قاعدة التطلع إلى وطن افضل، يرفع من معدلات الشفافية السياسية والحقوقية، وحتما قد يفضي الى الامثل.

ما يستدعي النقاش وبعمق هو في احوال الجيوش الإلكترونية المتراصة والمتقابلة، التي تقود بلا هوادة كراهيات قاتلة، لم تفعل غير اثاره البغضاء وتسعي الاحقاد الضاربة الجذور في تواريخ ماضية، ومستعارة من كتب تاريخية وظيفتها الاساس ابقاء عناصر التفرقة، وابقاء لبنان ساحة تحول دون تحوله من دولة زعامات، تعتبر الوطن والشعب من ملكياتها المادية التي يمكنها استغلالها كيفما واني تشاء، الى دولة الانسان.

ما يجب قوله في هذا المجال هو التنبه الى حجم ونوع الاخبار الزائفة والمركبة التي تسود الفضاء الإلكتروني، والتي احيانا تصبح كأنها "مراجع موثقة وصادقة"، وعليها تؤسس النزاعات الإلكترونية. واذا كان من الواجب مكافحة بث كل اشكال الكراهية والعنصرية والحقد والاخبار الكاذبة والمضللة التي تسيء الى الافراد والمؤسسات والمجتمعات، فإن الاولوية ايضا، وبالمستوى نفسه من الحساسية، هي ضرورة ضمان الآليات التي تحفظ استدامة الديمقراطية المسؤولة، وحرية التعبير والحريات العامة التي تتوسع لتناول الكثير مما كان يعتبر محظورا في زمن مضى.